

Distr.: General
28 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 190/75 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد في الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2020 إلى تموز/يوليه 2021، وموجزا لتفاعل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

190821 120821 21-10438 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - السياق السياسي
5	ثالثا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان
5	ألف - انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز
5	1 - التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
7	2 - العمل القسري
9	باء - الحقوق المدنية والسياسية
10	جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
14	دال - الأسر المشتتة، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاختطاف الدولية
14	رابعا - التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد
14	ألف - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئات المنشأة بمعاهدات
16	باء - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
16	جيم - التعاون مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
16	خامسا - استنتاجات
17	سادسا - التوصيات

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 190/75 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يعرض المستجدات التي طرأت على مستوى حالة حقوق الإنسان منذ آب/أغسطس 2020، حين قدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر A/75/271). ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في ظل الظروف التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعاون مع الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الماثلة في مجال حقوق الإنسان.

2 - وقد تقاعمت الصعوبات التي ما فتئت تعترض عملية جمع معلومات مستقلة وموثوقة عن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب القيود الصارمة المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت أيضا طوال هذه الفترة المقابلات التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الهاربين الوافدين حديثا إلى جمهورية كوريا⁽¹⁾. وفي 9 حزيران/يونيه و 7 تموز/يوليه 2021، وجهت المفوضية مذكرات شفوية إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف تدعو فيها الحكومة إلى تقديم معلومات لأغراض إعداد مشروع التقرير وإبداء تعليقات وقائعية بشأنه. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد ورد بعدُ أي ردّ في هذا الصدد.

3 - ويؤكد الأمين العام على ضرورة تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة بناءة مع الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان المبيّنة في هذا التقرير. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد الحكومة في الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها طوعا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يساهم في تحسين حياة شعبيها والحفاظ على كرامته. ويقدم الأمين العام أيضا توصيات إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك توصيته بمواصلة التعاون المنتظم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنهوض بجهود تحسين حالة حقوق الإنسان، فضلا عن تعميق التعاون مع الأشخاص القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمقيمين خارج البلد في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز السلام وحقوق الإنسان.

ثانيا - السياق السياسي

4 - لم تكن هناك أي دلائل تشير إلى تحسن العلاقات بين الكوريتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقا لهيئة الأركان المشتركة لجمهورية كوريا، فقد قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 25 آذار/مارس 2021 بتجربة إطلاق قذيفتين من القذائف التسيارية قصيرة المدى⁽²⁾. وفي 26 آذار/مارس، علق رئيس جمهورية كوريا، مون جاي - إن، على التجارب قائلا: "لقد حان الوقت لأن تعمل كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والولايات المتحدة على تكثيف الجهود لمواصلة المحادثات. وأي عمل يعرقل هذه الجهود هو عمل غير مرغوب فيه"⁽³⁾. ورد نائب مدير إدارة الإعلام والدعاية التابعة للجنة المركزية لحزب العمال الكوري،

(1) أفادت وزارة التوحيد بأن عدد الهاربين الوافدين إلى جمهورية كوريا في عام 2020 قد بلغ 229 هاربا، مقارنة بما عدده 1 047 هاربا في عام 2019. انظر: Republic of Korea, Ministry of Unification, "Policy on North Korea".

(2) NK News, "North Korea test-fires first ballistic missiles since Biden took office", 24 March 2021

(3) The Korean Herald, "Moon slams North Korea's missile test amid efforts for dialogue", 26 March 2021

كيم يو جونج، على تلك التعليقات في 30 آذار/مارس، قائلاً إن تجربة إطلاق القذيفتين التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً تتدرج في إطار الممارسة المشروعة لحقها في الدفاع عن النفس⁽⁴⁾.

5 - وفي وقت سابق، أصدر كيم يو جونج أيضاً بياناً (في 16 آذار/مارس 2021) يحتج فيه على المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا، التي بدأت في 8 آذار/مارس، مشيراً إلى أنها تقوض العلاقات بين الكوريتين⁽⁵⁾.

6 - وقد أقر زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونج أون، في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري بأن الأهداف الاقتصادية المحددة في الخطة الخمسية السابقة لم تتحقق - ولا سيما الأهداف المتعلقة بتحسين مستويات معيشة الناس. وذكر التقرير أن مردّ هذا الفشل هو الجزاءات الدولية والكوارث الطبيعية و "أزمة الصحة العالمية" والإخفاقات المحلية على مستوى الإدارة والانضباط في المجال الاقتصادي. وأعيد تأكيد التنمية الاقتصادية باعتبارها أولوية من خلال نظام تخطيطي تقوده الدولة يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني⁽⁶⁾. وبعد مرور عدة أشهر، وخلال الجلسة العامة الثالثة للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، كرر الرئيس كيم جونج أون التأكيد على ضرورة "تثبيت وتحسين المستوى المعيشي للشعب في ظل الوضع الحالي"، واصفاً الوضع الغذائي بأنه "مشدود"⁽⁷⁾.

7 - وأكد زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقريره إلى المؤتمر الثامن أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "دولة حائزة للأسلحة النووية تتحلّى بالمسؤولية في هذا الصدد، و [لن] تسيء استخدام أسلحتها النووية ما لم تحاول القوى العدوانية المعادية للجوء إلى استخدام أسلحتها النووية ضدنا". وأشار التقرير إلى الالتزام بمواصلة تطوير قدرات البلد في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك جعل "الأسلحة النووية أصغر حجماً وأخف وزناً لزيادة الاستخدامات التكتيكية"، و "المضي قدماً في إنتاج رؤوس حربية نووية فائقة الحجم"⁽⁸⁾. وقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آخر تجاربها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2017 على التوالي. وذكر فريق خبراء الأمم المتحدة المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) في آخر تقرير له في آذار/مارس 2021، أن البلد احتفظ ببرنامجه النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية وطورها، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن (S/2021/211، الفقرات 2-26).

8 - وأدت القيود الصارمة المفروضة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بسبب جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في الوجود الدبلوماسي في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

KCNA Watch, "Vice-Director of Information and Publicity Department of WPK Central Committee, (4) Kim Yo Jong, releases statement", 30 March 2021

KCNA Watch, "It will be hard to see again spring days three years ago", 16 March 2021 (5)

NCNK, "On report made by Supreme Leader Kim Jong Un at Eighth Party Congress of WPK", (6) 9 January 2021

Ministry of Foreign Affairs, Democratic People's Republic of Korea, "Third-day sitting of 3rd plenary (7) meeting of 8th Central Committee of Workers' Party of Korea held", 18 June 2021; KCNA Watch, "3rd plenary meeting of 8th Central Committee of WPK opens", 16 June 2021

KCNA Watch, "Great programme for struggle leading Korean-style socialist construction to fresh victory (8) .on report made by Supreme Leader Kim Jong Un at Eighth Congress of WPK", 9 January 2021

ثالثا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز

9 - تأتي الروايات التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المقابلات التي أجرتها مع الهاربين الوافدين حديثا إلى جمهورية كوريا لتتضاف إلى المجموعة المتزايدة من المعلومات التي تؤكد وجود أنماط متسقة من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في أماكن الاحتجاز في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽⁹⁾. وقد عرضت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين التحليل الجاري الذي تقوم به مفوضية حقوق الإنسان والذي يفيد بأن الحكومة ترتكب اعتداءات منهجية واسعة النطاق في حق الأشخاص الذين يعتبرون تهديدا للنظام السياسي للبلد وقيادته. وكان من بين هؤلاء الأفراد أشخاص يمارسون الدين، أو يساهمون في إدخال تأثيرات تعتبر ذات طابع تخريبي، من قبيل الأفلام الأجنبية أو الموسيقى، أو يغادرون البلد. وتعزيزا لهذه السياسة، يبدو أن هناك أفرادا من السكان تعرضوا للسجن بصورة منهجية دون مراعاة للأصول القانونية الواجبة بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان الأساسية. وأشارت المفوضية السامية في التقرير إلى أن الهاربين قد تعرضوا عمدا، أثناء احتجازهم، لمعاملة بدنية وعقلية، تصل إلى مستوى التعذيب، كجزء من سياسة ردع ومعاقبة كل من يُعتبر أنه يشكل تهديدا سياسيا (A/HRC/46/52).

10 - وسلطت المفوضية السامية الضوء في التقرير على أن أجهزة الدولة الرئيسية المسؤولة عن إدارة نظام السجون العادي هي وزارة أمن الدولة ووزارة أمن الشعب. غير أنها لاحظت أن عملية اتخاذ القرار تتسم بدرجة عالية من المركزية وأن هناك تداخلا بين خطوط السلطة داخل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي، لا تزال هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن المسؤولين في المناصب العليا على كل من المستوى المحلي والإقليمي والوطني للحكومة يعلمون، أو لديهم أسباب تجعلهم على علم، بأن المرؤوسين حتى أدنى رتبة من حراس السجون أو من الموظفين المماثلين يواصلون ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان قد تصل إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. وإذا تبين أن هذه الانتهاكات تُرتكب عملا بسياسة تهدف إلى إيقاع هذه المعاملة بالاحتجزين، فقد يخضع هؤلاء المسؤولون للمساءلة الجنائية إما بوصفهم مشاركين مباشرين، أو بموجب مبدأ مسؤولية القيادة أو المسؤولية العليا، أو كجزء من عمل إجرامي مشترك (المرجع نفسه، الفقرة 45).

1 - التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

11 - ظلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتلقى روايات متسقة وموثوقة عن الممارسة المنهجية المتمثلة في إيقاع الألم أو العذاب البدني والعقلي الشديد بالاحتجزين، من خلال تعريضهم للضرب، وأوضاع تسبب الإجهاد، والتجوع. وأبلغت المفوضية السامية مجلس حقوق الإنسان بأن هذه المعلومات تؤكد من جديد النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق السابقة، وأشارت إلى أن جريمة التعذيب، التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، لا تزال تحدث في نظام السجون (المرجع نفسه، الفقرة 51).

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان روايات أخرى مستقاة من شهود وضحايا عن الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للضرب ضد المحتجزين، وذلك على امتداد الفترة

(9) للاطلاع على الانتهاكات المعينة التي تعرضت لها النساء المحتجزات، انظر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنون "ما زلت أشعر بالألم..." ("I still feel the pain...")، تموز/يوليه 2020.

من عام 2010 إلى عام 2019. وشمل ذلك الضرب أثناء الاستجواب لانتزاع "الاعترافات" بالقوة، كوسيلة تأديبية (مثلا بسبب عدم الجلوس في سكون تام لفترات طويلة أو عدم انتقاد المحتجزين الآخرين بما يكفي من القسوة أثناء جلسات الانتقاد الجماعي) وبسبب التقصير في دفع الرشاوى⁽¹⁰⁾.

13 - وقد يشكل ما وُصف من ممارسات الضرب المبرح تعذيبا، وهو محظور دون استثناء بموجب القانون الدولي. ووصفت إحدى النساء للمفوضية كيف أنها تعرضت أثناء احتجازها في أحد مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة (*jipkyulso*) للضرب في وجهها بحطب الوقود من قِبَل ضابط في وزارة أمن الدولة، "ما تسبب في جرح مفتوح في وجهي، وخلع ذقني، وفقدان أربعة من أسناني". ووصفت امرأة أخرى تعرضها للضرب على يد ضابط في وزارة أمن الشعب فقالت: "أجبرْتُ على الركوع، وضربوني على فخذي. لم أتمكن من المشي بشكل طبيعي لمدة عام". وتحدثت أخرى عن تعرضها، أثناء احتجازها في أحد مراكز الاحتجاز (*jipkyulso*)، للضرب باستخدام عصا وكرسي وحزام جلدي من قِبَل ضابط في وزارة أمن الشعب، وكيف كان "يطلب من بعض المحتجزين وضع رؤوسهم على قضبان [الزنانة] فيقوم الحراس بضربنا بهراوة ... فقد كنا مثل أكياس اللكم بالنسبة لهم، لا غير"⁽¹¹⁾.

14 - ووصف محتجز ذكر سابق في أحد السجون (*kyohwaso*) تعرضه "للضرب على يد حارس سجن حطم أسناني الأمامية". ووصف محتجز سابق آخر تعرضه للضرب على أيدي حراس سجن تابعين لوزارة أمن الشعب في مركز من مراكز الاحتجاز (*jipkyulso*) كلما بدرت عنه "أقل حركة" أثناء ركوعه الإجمالي على الأرض لمدة أربع ساعات متتالية: "لقد تعرضت للضرب بمسدس أثناء خضوعي لهذه العقوبة، ثم تعرضت للضرب مرة أخرى لأنني لم أنهض بعد تلقي الضربة الأولى"⁽¹²⁾.

15 - وثمة نوع آخر من المعاملة أثناء الاحتجاز تم توثيقه خلال الفترة المشمولة بالتقرير يمكن أن يشكل أيضا تعذيبا أو غيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتكشف الروايات عن أشكال قاسية من العقاب البدني لتأديب المحتجزين لارتكابهم مخالفات بسيطة. فقد علمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من إحدى المحتجزات السابقات في مركز من مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة (*kuryujang*) التابعة لوزارة أمن الشعب ما يلي: "كان هناك حوض سعته 70 لترا مملوءا بالماء، وقد أجبرونا على رش ذلك الماء على الأرض ثم الجلوس فوقه، فتبتل سراويلنا وتتجمد أجسادنا". وثمة عقوبة أخرى أنزلت بالمحتجزين الاثني عشر في إحدى الزنانات، لأن أحدهم كان يُصدر شخيرا في الليل، اقتضت منهم: "مدّ أيديهم إلى الأمام والقيام بتمرين جلوس القرفصاء ألف مرة. كنت شابا، وبالتالي فقد كان بإمكانني القيام بذلك، أما الأكبر سنا فقد أغمي عليهم على الفور". ووصف محتجز سابق في مركز احتجاز (*jipkyulso*) تابع لوزارة أمن الدولة عقابا جماعيا آخر فُرض لأن أحد المحتجزين "أصدر صوتا" بينما كانوا مجبرين على الجلوس متربعين: "في وضع ثابت، إذ كان يجب أن تضع حملك كله على الركبتين مع رفع باقي الجسم عن الأرض، والحفاظ على اليدين ممدودتان إلى الأمام؛ وكان يجب البقاء في هذا الوضع طوال ساعات من الزمن. وإذا تحركت، كانوا يجعلونك تمد يديك لضربهما بالعصا"⁽¹³⁾.

(10) المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع نفسه.

16 - وقد جاءت الروايات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي امتدت من عام 2010 إلى عام 2019، لتعزز مجموعة متزايدة من المعلومات التي تقيد أن المحتجزين يحصلون على الغذاء بكميات غير كافية من نوعية رديئة⁽¹⁴⁾. وقد شمل ذلك معسرات الأشغال (*rodongdanryonda*)، حيث يجبر المحتجزون على القيام بالأشغال الشاقة: "لقد كان طعامنا يقتصر على وجبة الذرة المسحوقة، حوالي 100 غرام ثلاث مرات في اليوم". وكان المحتجزون يعولون على الزيارات الأسرية للحصول على الغذاء الكافي، في حين تشتد معاناة الأشخاص المحرومين من الزيارات الأسرية. وأفيد أن حراس السجن بدورهم يعتمدون على زيارات أفراد أسر المحتجزين للحصول على الغذاء. ووصف اثنان من الهاربين في روايتين منفصلتين كيف تسبب الوضع الغذائي، أثناء فترة وجودهما في أحد السجون العادية (*kyohwaso*)، في حدوث وفيات بسبب سوء التغذية⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من عدم إجراء أي مقابلات مع الأشخاص المحتجزين في المرحلة التي تلت فرض التدابير الحكومية الصارمة لمكافحة كوفيد-19 في نهاية كانون الثاني/يناير 2020، فإن هناك احتمال أن تكون الحالة الغذائية للمحتجزين قد ازدادت سوءاً، بالنظر إلى زيادة تدهور الحالة الغذائية بالنسبة لعامة السكان.

2 - العمل القسري

17 - لا يزال اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منظماً بطريقة تجعله يعتمد على الاستغلال الواسع النطاق للعمل القسري، بما في ذلك فرضه على الجنود النظاميين وعامة الناس، بمن فيهم الأطفال. ويتمثل أحد المصادر الهامة للعمل القسري في العدد الكبير من المحتجزين الذين تتمحور حياتهم اليومية حول العمل⁽¹⁶⁾. وهذا الوضع يتطلب من المحتجزين، ذكورا وإناثا، القيام بالعمل اليدوي الشاق في مجالات منها البناء والزراعة والحطابة واستخراج الفحم والمعادن الأخرى⁽¹⁷⁾. كما يستتبع قضاء ساعات طويلة في تصنيع السلع الاستهلاكية، ولا سيما بالنسبة للمحتجزات، من خلال أداء وظائف مثل الحياكة وتصنيع المعادن وصنع الشعر المستعار والرموش والقلائد الزائفة. ويهيمن العمل القسري على حياة المحتجزين في كل من معسكرات تدريب اليد العاملة (*rodongdanryonda*)، حيث يُقصد به "تهذيب" المحتجزين للتكفير عن "جُنْهم" من خلال العمل، وفي السجون (*kyohwaso*)، حيث يُقصد به "إصلاح" المحتجزين الذين ارتكبوا "جرائم" من خلال العمل، وفي مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة (*jipkyulso*)، ومعسكرات الاعتقال السياسي (*kwanliso*). والواقع أن فرضية "التهذيب" و "الإصلاح" من خلال العمل كما ترد في القانون الجنائي والقانون الإداري للبلد توفر ذريعة قانونية لهذا الشكل من أشكال الاستغلال. ويشمل ذلك

(14) سلطت المفوضية السامية الضوء أيضا على هذه المسألة باعتبارها من المسائل المطروحة حاليا (A/HRC/46/52، الفقرة 55).

(15) المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(16) وفقا لما وصفه الهاربون لمفوضية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثمة أشكال أخرى من العمل القسري تتمثل في قيام وحدات حفارة الأحياء (*inminban*) بأنشطة التعيين الإجبارية، وغالبا ما يكون ذلك لأغراض العمل في مواقع البناء والمزارع، فضلا عن العمل غير المأجور المتاح في المصانع التي تديرها الدولة وتعبئة الجنود وأطفال المدارس للعمل في مواقع البناء والحقول الزراعية.

(17) Citizens' Alliance for North Korea Human Rights, "Blood coal export from North Korea: pyramid scheme of earnings maintaining structures of power", April 2021

إصدار الأحكام في "معسكرات تدريب اليد العاملة" (*rodongdanryondaes*) بموجب القانون الإداري من جانب موظفي الدولة، دون أي محاكمة أو إشراف قضائي⁽¹⁸⁾.

18 - وترى منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بتطبيق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية في اتفاقية العمل الجبري (رقم 29) واتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)، أن أيا من الأنواع التالية من العمل غير الطوعي في السجون يرقى إلى مستوى العمل القسري: العمل غير الطوعي الذي يقوم به السجناء الذين لم تتم إدانتهم على النحو الواجب في محكمة قانونية؛ أو العمل غير الطوعي الذي يقوم به السجناء لصالح مشروع خاص؛ أو أي عمل غير طوعي يخدم أغراض الإكراه أو التوجيه السياسي أو يُفرض كعقاب على اعتناق آراء سياسية أو على التصريح بهذه الآراء؛ أو حشد اليد العاملة لأغراض التنمية الاقتصادية؛ أو العمل غير الطوعي الذي يُستخدم كوسيلة لفرض الانضباط على العمال؛ أو كعقاب على المشاركة في إضرابات أو كوسيلة للتمييز العنصري أو الاجتماعي أو القومي أو الديني⁽¹⁹⁾. ووفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، فإن العمل في السجن "يجب ألا يكون ذا طبيعة مؤلمة"، في إشارة إلى ما يتسبب فيه هذا العمل من ألم ومعاناة وحزن.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية توثيق الروايات التي أدلى بها الهاربون، إنانا ونكورا على حد سواء، عن التجارب التي عاشوها فيما يتعلق بالعمل القسري داخل نظام السجون. وفي معسكرات تدريب اليد العاملة (*rodongdanryondaes*)، وصف الهاربون عملهم في المزارع، وفي حقول الملح ومواقع البناء، وفي حفر الأنفاق، وفي محطات توليد الكهرباء، والحطابة وقطع الأشجار. ووُصف العمل بأنه "ينطوي على صعوبات خاصة من حيث القدرة الجسدية على تحمله"، ويستغرق ساعات طويلة في غياب التدابير الكافية لضمان الصحة والسلامة، وعدم كفاية العلاج المتاح للإصابات والأمراض الناجمة عن العمل، وبدون أي تعويض مالي. وقد عملت إحدى المحتجزات السابقات في معسكرات تدريب اليد العاملة في بناء مستشفى محلي ومدرسة ابتدائية محلية. ووصفت العمل "الشاق" المتمثل في "تحميل وتبريق الإسمنت". وذكرت أنه لم تكن لديهم "إمكانية تقادي استنشاق الإسمنت أيضا. إذ لم تكن هناك كامات أو قفازات متاحة". ونتيجة لذلك، "كان البلغم الذي نبصقه مختلطا ببقايا الإسمنت". وقالت للمفوضية إنه "مهما أمعنا في غسل أيدينا، كان من الصعب تنظيفها من الإسمنت، وبالتالي كانت أيدينا تُصاب بالتشقق والجفاف"⁽²⁰⁾.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ محتجزون سابقون، نكورا وإنانا، المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن عملهم في السجون (*kyohwaso*) ومراكز الاحتجاز (*jipkyulso*)، المتمثل في صنع الرموش والقلائد الاصطناعية، وحياسة الملابس، والزراعة، والحطابة، والبناء. ووصفوا تعرضهم للضرب، ولبس حصصهم الغذائية، وللإيداع في الحبس الانفرادي في حال عدم استيفاء حصصهم من العمل، حيث كان المحتجزون يعملون أحيانا طوال الليل لاستيفاء حصصهم تلك. وقد كان العمل الزراعي يُنجز دون الاستعانة بأي آلات، حيث وصفت إحدى المحتجزات السابقات كيف كانت هي وزميلاتها السجينات "يسحبن العربة التي تسحبها الأبقار عادة". ووصفت امرأة أخرى كيف أنها تعرضت هي وزميلاتها المحتجزات، خلال فترة وجودها في أحد السجون (*jipkyulso*): "لقضمة صقيع في أصابع أقدامنا لأننا كنا نعمل ونحن جالسات

(18) قانون العقوبات الإدارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمكن أن تصدر العقوبات عن مسؤولي الدولة في كل من اللجان الاشتراكية للتوجيه في مجال احترام القانون، ومكتب المدعي العام، ووزارة أمن الشعب. انظر المواد 90 و 230 و 232 و 235.

(19) ILO, *Combating Forced Labour: A Handbook for Employers and Business* (2015), pp. 10 and 17.

(20) المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

في الفناء. كما أصبت بقضمة صقيع في قدمي أثناء قطع الأشجار“. وأثناء القيام بالعمل، “تخضع للمراقبة من قبل اثنين إلى ثلاثة من الحراس المسلحين ببنادق آلية“(21).

21 - وذكرت المفوضة السامية في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان أن المفوضية يساورها قلق بالغ إزاء الروايات الموثوقة عن العمل القسري المفروض في ظل ظروف قاسية للغاية في إطار نظام السجون العادي، وهو ما قد يرقى إلى الاسترقاق الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية (A/HRC/46/52، الفقرة 61).

باء - الحقوق المدنية والسياسية

22 - أدت القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19 في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى زيادة تقييد حقوق الناس في حرية التعبير، بما في ذلك الحصول على المعلومات وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الفكر والوجدان والدين.

23 - ووصف الهاربون الذين تحدثوا إلى مفوضية حقوق الإنسان أيديولوجية الدولة التي تنتشر من خلال الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون التي تديرها الدولة، دون السماح بوجود وسائل إعلام مستقلة أو مصادر أخرى للمعلومات. ووصفوا العقوبات الصارمة التي تُطبّق على من يتم إلقاء القبض عليهم لانخراطهم في أنشطة مع وسائل الإعلام الأجنبية، ولا سيما الأفلام والدراما التلفزيونية والموسيقى من جمهورية كوريا مع “تصعيد حملات القمع“ في الآونة الأخيرة. ووفقا لما ذكرته إحدى الهاربات، “إذا لم يكن لديك المال لدفع الرشوة، فسوف تعاقب بالسجن مدة سنتين أو ثلاث سنوات“(22). ويتواصل ورود روايات عن أعمال الرصد التي يقوم بها الفريق 109(23)، وكذلك وزارة أمن الشعب ووزارة أمن الدولة، حيث تقوم هذه السلطات بمداومة منازل الناس للتحقق من عدم وجود مواد من وسائل الإعلام الأجنبية(24). وعلى الرغم من تزايد انتشار الهواتف المحمولة، فإن استخدامها للاتصال بجهات في الخارج يخضع أيضا للمراقبة مع فرض عقوبات قاسية على من يُلقى عليه القبض مثلثسا، مثل الحبس لمدة تصل إلى عامين في إحدى السجون (kyohwaso)(25). واتساقا مع الادعاءات المتعلقة بتزايد القيود المفروضة، حث الرئيس كيم جونج أون المسؤولين في الجلسة العامة للحزب المعقودة في حزيران/يونيه على شن “عمليات أكثر قوة وكفاءة“ لمكافحة التهديدات المناهضة للاشتراكية، بما في ذلك النزعة الفردية و “أنماط الحياة الدخيلة“(26).

24 - ولا يزال غياب سلطة قضائية مستقلة تدعم سيادة القانون عاملا يؤثر سلبا على حماية حقوق الإنسان. ووفقا للروايات الموثوقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الفساد الذي يُدعى تقشّيه في النظام القضائي يتيح إمكانية دفع مبالغ للقضاة والمدعين العامين ومسؤولي وزارة أمن الشعب لتخفيف الأحكام وضمان الإفراج المبكر عن المحتجزين. حتى إن إحدى الهاربات أفادت بأن حكما قضائيا صدر بحقها بدلا

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) الفريق 109 هو هيئة رقابية مشتركة بين الإدارات أنشئت في عام 2004 للمساعدة في فرض الرقابة على وسائل الإعلام والمنشورات والبرامج الإذاعية وأقرص الفيديو الرقمية الأجنبية.

(24) المرجع نفسه.

(25) انظر القانون الجنائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 2015، المادة 222.

(26) NK News, “Kim Jong Un admits food security issues as party plenum event kicks off”, 16 June 2021

من شخص آخر تمكن من دفع رشوة. وقام آخرون بدفع رشوى إلى المحققين لضمان معاملة أقل قسوة - فيما يتعلق بالإساءة البدنية واللفظية التي عادة ما يُلجأ إليها لانتزاع الاعترافات بالقوة - ولضمان قبول الإفادات التي تتضمن إنكار الجرائم المزعومة. وبالنسبة للمحتجزين، دُفعت الرشوى حتى يتمكن أفراد أسرهم من تسليمهم الطعام وضمان تكليفهم بعمل أقل مشقة. ودُفعت رشوى أيضا لتجنب الخدمة العسكرية، وتأمين وظائف معينة، ودخول الجامعات المرغوبة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التمتع بالحريات الفردية رهنٌ بمدى القدرة على دفع الرشوى، بما في ذلك التنقل بحرية داخل البلد، ومشاهدة وسائل الإعلام الأجنبية، وإجراء المكالمات الهاتفية الدولية، وتجنب اللوائح المتعلقة بقواعد اللباس⁽²⁷⁾.

25 - ويخيم التهديد المتمثل في إمكانية التعرض للإيداع في معسكر الاعتقال السياسي (*kwanliso*) على جميع نواحي الحياة المدنية والسياسية. وثمة اعتقاد سائد بأن من ينتقد الزعيم الأعلى (*Suryeong*) أو الحكومة، أو ينخرط بطريقة أخرى في نشاط ينم عن "الخيانة"، مثل محاولة الذهاب إلى جمهورية كوريا أو ممارسة أنشطة دينية، سيودع في معسكر للاعتقال السياسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الهاربون إبلاغ المفوضية عن أفراد أسرهم وشركائهم الذين أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال السياسي بسبب ممارستهم نشاطا ينم عن "الخيانة" مثل محاولة الذهاب إلى جمهورية كوريا أو مساعدة من يحاولون القيام بذلك، أو ممارسة نشاط ديني أو الإدلاء بتعليقات "سياسية" تنتقد الدولة⁽²⁸⁾.

26 - وفي ظل حكم الحزب الواحد الذي يفرضه حزب العمال الكوري، ينتقي كل حق في المشاركة السياسية. وفي الانتخابات، يُطلب من المواطنين التصويت لفائدة مرشح واحد يوصي به حزبُ العمال. ولعل من المظاهر الرئيسية لانعدام المشاركة الديمقراطية المجدية عدم وجود نساء في الحكومة. ووفقا للاتحاد البرلماني الدولي، كان البلد، حتى حزيران/يونيه 2021، يحتل المرتبة 126 عالميا فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية، حيث كانت نسبة النساء من أعضاء مجلس الشعب الأعلى لا تتجاوز 17,6 في المائة (121 من أصل 687 عضوا)⁽²⁹⁾. ومع ذلك، فعلاوة على كيم يو جونغ، شقيقة الرئيس كيم جونج أون، وردت تقارير تفيد حدوث زيادة في عدد النساء اللاتي يشغلن المناصب العليا، بما في ذلك النائبة الأولى لوزير الخارجية، والنائبة الأولى لمدير إدارة الدعاية والتحريض، ورئيسة مكتب أمين لجنة إعادة التوحيد السلمي لكوريا⁽³⁰⁾. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في عدد النساء في أعلى هيئات صنع القرار في البلد، بما في ذلك اللجنة المركزية لحزب العمال والمكتب السياسي ومجلس الوزراء⁽³¹⁾.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

27 - تحركت الحكومة بسرعة منذ بدء انتشار جائحة كوفيد-19، واتخذت التدابير اللازمة من أجل إغلاق الحدود والمدارس الوطنية اعتبارا من نهاية كانون الثاني/يناير 2020؛ وإطلاق حملة إعلامية؛ وتعبئة العاملين في مجال الرعاية الصحية للوقاية من الفيروس والكشف عنه والتصدي له. ووفقا لتقارير الحكومة

(27) المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(28) المرجع نفسه.

(29) Inter-Parliamentary Union (IPU), IPU Parline, Democratic People's Republic of Korea: Supreme People's Assembly, 2021.

(30) 38 North, "The rise of women leaders in North Korea", 25 September 2020

(31) انظر KINU, White paper on human rights in North Korea 2020, pp. 395-397.

المقدمة إلى منظمة الصحة العالمية، لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حالات مؤكدة للإصابة بفيروس كوفيد-19 في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

28 - وفي بداية عام 2021، اعترف زعيم البلد في المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري بأن الاستراتيجية الخمسية للتنمية الاقتصادية الوطنية ظلت "بعيدة كل البعد" عن تحسين مستويات معيشة الناس⁽³²⁾. وفي 8 نيسان/أبريل، في ختام المؤتمر السادس لأمناء خلايا الحزب، ألقى الرئيس كيم جونج أون خطاباً دعا فيه "منظمات حزب العمال الكوري على جميع المستويات، بما في ذلك لجنته المركزية وأمناء الخلايا في الحزب بأسره، إلى الشروع في 'مسيرة شاقة' أخرى أكثر صعوبة من أجل تخفيف الصعوبات التي يعيشها شعبنا، ولو بدرجة قليلة"⁽³³⁾. وفي 13 تموز/يوليه 2021، قدمت الحكومة استعراضها الوطني الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 (انظر أيضاً الفقرة 6 أعلاه).

29 - وتفيد التقارير بأن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 منذ نهاية كانون الثاني/يناير 2020 قد أسفرت عن إغلاق أماكن العمل على نطاق واسع، وعن تراجع في مجال الأغذية المتاحة في الأسواق، سواء من حيث الكمية أو النوعية.

30 - وحتى قبل فرض القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، كانت هناك شواغل مستمرة بشأن انتهاكات الحق في الغذاء، حيث ظل البلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن. وفي تقييم مشترك بشأن الأمن الغذائي أجري في عام 2019، أشارت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن حوالي 10,1 ملايين شخص - أي ما يعادل نسبة 40 في المائة من السكان - يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة⁽³⁴⁾. وسلطت منظمة الأغذية والزراعة الضوء في تقريرها الفصلي الصادر في آذار/مارس 2021، على أن نسبة كبيرة من السكان تعاني من انخفاض مستويات استهلاك الغذاء ورداءة تنوع النظام الغذائي. وأشارت إلى أن القيود الاقتصادية، ولا سيما تلك الناجمة عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، قد زادت من تعرض السكان لانعدام الأمن الغذائي، بما يشمل صعوبات في استيراد الأغذية والمدخلات الزراعية الأساسية، مثل البذور المحسنة والأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية والبلاستيك، وذلك بسبب إغلاق الحدود. بيد أنها أشارت أيضاً إلى أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة كوفيد-19 قد أدت إلى تعذر إجراء أي دراسات استقصائية أو عمليات رصد بشأن إنتاج الأغذية في عام 2020 أو عام 2021. ومع ذلك، خلصت المنظمة في التقرير الفصلي إلى أن البلد قد شهد على الأرجح مزيداً من التدهور في التنوع الغذائي والأمن الغذائي داخل البلد⁽³⁵⁾.

31 - وفي مرحلة ما قبل القيود التي فرضتها الحكومة بسبب جائحة كوفيد-19، وصف الهاربون للمفوضية الصعوبات الخاصة التي تصادف في كسب العيش في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووصفت إحدى

KCNA Watch, "Great programme for struggle leading Korean-style socialist construction to fresh victory (32) .on report made by Supreme Leader Kim Jong Un at Eighth Congress of WPK", 9 January 2021

KCNA Watch, "Respected Comrade Kim Jong Un makes closing address at Sixth Conference of Cell (33) Secretaries of Workers' Party of Korea", 9 April 2021

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and World Food Programme (WFP), (34) "FAO/WFP joint rapid food security assessment: Democratic People's Republic of Korea", May 2019, pp. 4 and 44

.FAO, *Crop Prospects and Food Situation: Quarterly Global Report No. 1*, March 2021, pp. 5 and 26 (35)

الهاربات كيف أنها كانت تعمل على "قطف الخضروات وجمع الأعشاب الطبية" لكنها لم تكن تستطيع "تأمين أكثر من وجبة واحدة في اليوم". وتحدثت أخرى فقالت "كنت أعمل عملا مضمنا، بما في ذلك التهريب، لكن الحياة لم تكن طيبة" ووصفت كيف أنها "اضطرت إلى إنفاق الكثير من المال لرشوة الآخرين". ووصفت أخرى المشاكل التي صادفتها في حملات التعبئة غير المدفوعة الأجر وفي دفع الرشاوى مشيرة إلى أنه "حتى لو كنت تمارس نشاطا تجاريا، فإن المال عادة ما لا يكفي للحصول على لقمة العيش". ونتيجة لذلك، كان الناس يكافحون للحصول على الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء. وكما كشفت إحدى الهاربات: "لا أرغب في ارتداء الملابس الفاخرة أو باهظة الثمن، لكننا نريد حياة يمكننا فيها على الأقل أن نأكل الذرة وحساء الميسو". ونكرت أخرى أن "سكان كوريا الشمالية يحملون بتناول الأرز الأبيض"⁽³⁶⁾.

32 - وأثار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 شواعل بشأن تدهور الحالة الغذائية في البلد عقب تفشي جائحة كوفيد-19، بما في ذلك خطر المجاعة. وحث الحكومة على استثمار الموارد اللازمة للتغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي وكسر حلقة العزلة (A/75/388، الفقرة 16).

33 - وتفيد التقارير بأن التجارة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين انخفضت بنسبة 80 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019⁽³⁷⁾. وانخفضت قيمة إجمالي التجارة مع الاتحاد الروسي بنحو 42 في المائة سنويا بين عامي 2019 و 2020، وفقا للبيانات المستمدة من دائرة الجمارك الاتحادية في الاتحاد الروسي⁽³⁸⁾. وأفاد فريق خبراء الأمم المتحدة المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) أن إجمالي صادرات البلد لم يتجاوز خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 نحو 9,2 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019 (S/2021/211، الفقرة 84). غير أنه فيما يتعلق بالسلع الخاضعة للجزاءات، أفاد بأن الإحصاءات تشير إلى "حالات عديدة" في عام 2020 تاجرت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأصناف مثل الآلات والمعدات الكهربائية والحديد، فضلا عن تصدير مواد مثل الفحم، في انتهاك للقرارات ذات الصلة (المرجع نفسه، الفقرتان 85 و 86). وأبلغ فريق الخبراء أيضا عن حالات تتعلق بالاستيراد غير المشروع للمنتجات النفطية بواسطة عمليات التسليم المباشر وعمليات النقل من سفينة إلى أخرى.

34 - وبسبب القيود المفروضة على التنقل عبر الحدود وعلى الصعيد المحلي، لم يُسمح لأي موظف من الموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني أو الدبلوماسي بدخول البلد منذ آب/أغسطس 2020. وظلت الإمدادات الإنسانية الأساسية عالقَة خارج البلد، ولم يُسمح بالزيارات الميدانية. وبحلول منتصف آذار/مارس 2021، لم يكن قد ظل في البلد أي من موظفي الأمم المتحدة الدوليين. وقد تسببت هذه الحالة في حرمان السكان الضعفاء من أحد المصادر الحيوية للحصول على لقمة العيش، ولا سيما في المناطق الحدودية والريفية، في وقت يرجح أن تكون فيه حالتهم قد ازدادت سوءا. وتشير التقديرات إلى أن 10,6 ملايين

(36) المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(37) Reuters, "N. Korea's trade with China plunges 80% as COVID-19 lockdown bites", 19 January 2021

(38) NK News, "North Korea-Russia trade plummeted by nearly 42% in 2020 – the year of COVID-19",

5 March 2021

شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام 2021⁽³⁹⁾. والفئات التي تثير القلق بوجه خاص هي الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات.

35 - ولا تزال البنية التحتية للقطاع الصحي وقدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية والأطباء تتسم بالضعف. ويعاني النظام الصحي من نقص حاد في الإمدادات الطبية الأساسية، ومن غياب المعدات الحيوية والموظفين المدربين تدريباً كافياً. ووفقاً لمنشور مؤشر الأمن الصحي العالمي: بناء العمل الجماعي والمساءلة (*The Global Health Security Index: Building Collective Action and Accountability*)، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، صُنفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المرتبة 193 من أصل 195 دولة، حيث خُصّ التقييم إلى تصنيفها كواحدة من أكثر البلدان عُرضة لتفشي وباء أو جائحة، بما في ذلك من حيث معايير مثل وجود نظام صحي مقدر وقوي بما يكفي لعلاج المرضى وحماية العاملين الصحيين⁽⁴⁰⁾.

36 - ووصفت إحدى الهاربات للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في مقابلة أُجريت معها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الوضع قبل تفشي جائحة كوفيد-19، في عام 2017 فقالت: "لم تكن هناك أدوية في المستشفى، وكانت المرافق الطبية دون المستوى المطلوب". ويعتمد الحصول على الرعاية الصحية أيضاً، إلى حد ما، على مدى إمكانية الحصول على المال، كما أوضحت ممرضة سابقة: "فمن حيث المبدأ، الرعاية الصحية متاحة ... مجاناً في كوريا الشمالية. لكن الواقع هو أن الطبيب لن يجري فحصاً طبياً إلا بعد أن تدفع. والطبيب لا يجري العملية الجراحية إلا بعد أن يُدفع له ... وعادة ما يعتمد الأطباء والمرضى والمساعدون على الأموال التي يدفعها المرضى". وبالفعل، فإنها هي نفسها "لم تحصل على أي مرتب بصفتها ممرضة"⁽⁴¹⁾. ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث سبل الحصول على الرعاية الصحية، والأرجح أن الحالة قد تفاقمت بسبب إغلاق الحدود الوطنية منذ نهاية كانون الثاني/يناير 2020.

37 - وتعمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مع وزارة الصحة العامة على وضع خطة لتوزيع لقاح كوفيد-19 وتطوير أداة تقييم الاستعداد لبدء لقاح كوفيد-19. وستتأثر فعالية هذه التدابير بانخفاض القدرة التشغيلية للأمم المتحدة على أرض الواقع، وكذلك بالتحديات اللوجستية. وفي أيار/مايو 2021، أُفيدَ بأن تسليم 1,7 مليون لقاح من نوع أسترازينيكا (AstraZeneca) إلى البلد من قبل مرفق كوفاكس (COVAX) - وهي مبادرة مشتركة بين التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومنظمة الصحة العالمية - كان مقرراً أصلاً في حزيران/يونيه قد تأخر، وبات مقرراً بدلاً من ذلك في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021. وتُذكر أن غياب "التأهب التقني" في البلد و "النقص العالمي في الإمدادات"

(39) سجل هذا العدد زيادة طفيفة من 10,4 ملايين في عام 2020، حيث يشير التقييم الذي أُجري عن بُعد إلى أن الاحتياجات المزمّنة قد تفاقمت بسبب الأثر العالمي لجائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية المتكررة.

(40) متاح على الرابط التالي: www.ghsindex.org/wp-content/uploads/2019/10/2019-Global-Health-Security-Index.pdf. انظر الصفحتان 28 و 245.

(41) المقابلات التي أُجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

هما سبب التأخير⁽⁴²⁾. وبالنظر إلى أن كل مواطن سيحتاج إلى تلقي حقنيتين، فإن هذه الدفعة بالذات من اللقاحات لن تكفي سوى لتلقيح حوالي 850 000 شخص - أي نحو 3,3 في المائة من السكان⁽⁴³⁾.

دال - الأسر المشتتة، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاختطاف الدولية

38 - لم تشهد الفترة المشمولة بهذا التقرير تنظيم أي فعاليات بموافقة الدولة للمّ شمل الأسر المشتتة. ولم يتم الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مؤتمر قمة الكوريتين الذي عقد في 19 أيلول/سبتمبر 2018.

39 - وحتى 7 أيار/مايو 2021، كان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع لمجلس حقوق الإنسان قد أحال إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما مجموعه 330 حالة - منهم 281 رجلاً و 49 امرأة. ولم يتم توضيح أي حالة من تلك الحالات. ويشمل عدد الحالات قيد نظر الفريق 12 حالة أُحيلت في دورته 122 (أيلول/سبتمبر 2020) وحالتين أُحيلتا في دورته 123 (شباط/فبراير 2021). وكّرر الفريق العامل، في تقريريه عن دورتيه 121 و 122، الإحراج عن خيبة أمله المستمرة إزاء الردود المتطابقة وغير الموضوعية التي قدمتها الحكومة⁽⁴⁴⁾. وعلاوة على ذلك، شدد الفريق العامل على أهمية إجراء عمليات بحث وتحقيقات لتوضيح مصير الأشخاص المختفين أو أماكن وجودهم، وتقديم معلومات دقيقة إلى الفريق العامل عن الجهود المبذولة في هذا الصدد ونتائجها. ولا يزال مصير 12 من المواطنين اليابانيين - 6 نساء و 6 رجال - اختطفوا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي دون حل.

40 - وفي 15 حزيران/يونيه، وردا على إعلان حكومة اليابان اعترافها عقد ندوة على شبكة الإنترنت في الأمم المتحدة في 29 حزيران/يونيه 2021 بشأن حل مسألة الاختطافات كقضية عالمية⁽⁴⁵⁾، أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بيانا صحفيا جاء فيه أن مسألة الاختطافات قد سبق حلها بالفعل. وادّعت كذلك أن القصد من تنظيم الندوة هو "التستر" على جرائم من قبيل "الاختطاف والتجنيد القسري لأكثر من 8,4 ملايين كوري، والمجزرة التي أودت بحياة أكثر من مليون كوري، وإجبار 200 000 امرأة كورية على الاسترقاق الجنسي طيلة 40 عاما من احتلالها غير الشرعي وغير القانوني لكوريا في القرن الماضي"⁽⁴⁶⁾.

رابعا - التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد

ألف - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئات المنشأة بمعاهدات

41 - واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفض جميع أشكال التعاون الملتزم بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 25/25، بما في ذلك التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد سعى المقرر الخاص باستمرار إلى العمل بصورة بناءة

(42) NK News, "North Korea stuck waiting for millions of COVID-19 vaccines", 6 May 2021

(43) NK News, "North Korea to get 1.7 million doses of COVID-19 vaccine through May 2021", 3 March 2021

(44) انظر A/HRC/WGEID/121/1، الفقرة 60، و A/HRC/WGEID/122/1، الفقرة 65.

(45) متاح على الرابط التالي: www.un.emb-japan.go.jp/itpr_en/events_051921.html

(46) KCNA Watch, "Japan's groundless abduction farce to hoodwink the world", 15 June 2021

مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعا إلى التحلي بروح الوحدة والتعاون من أجل التصدي للتحديات الناشئة مثل تلك التي تطرحها جائحة كوفيد-19 (A/75/388، الفقرة 49).

42 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسطع المكلفون بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة بأي زيارات، ولم تقبل الحكومة أي طلبات للقيام بزيارات في المستقبل. والتمس اثنان من المكلفين بولايات مواضيعية الحصول على دعوة لزيارة البلد: حيث وجه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي رسالة تذكيرية بشأن طلب زيارة في 24 شباط/فبراير 2021؛ ووجه المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها طلب زيارة في 4 آذار/مارس 2021. ولا يزال الطلبان دون رد.

43 - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 190/75، مجلس الأمن على أن يستأنف مباشرة مناقشة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، ناقش المجلس حالة حقوق الإنسان في الجمهورية الشعبية الديمقراطية، في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى". وأصدرت ألمانيا بياناً أيضاً باسم سبعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن، حثت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان، وتتعاون بمصادقية مع المجتمع الدولي بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان، وتتيح لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى البلد بحرية ودون عوائق.

44 - وأعرب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 17/46، عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي انتهاكات تشكل في حالات كثيرة جرائم ضد الإنسانية، وإزاء إفلات مرتكبيها من العقاب. وطلب المجلس إلى المفوضية السامية أن تنظم سلسلة من المشاورات وأنشطة التوعية مع الضحايا والمجتمعات المتضررة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بغية إدراج آرائهم في سبل المساءلة.

45 - واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في دورتها 131 (من 1 إلى 26 آذار/مارس 2021)، قائمة بالمسائل المحددة قبل تقديم التقرير الدوري الثالث لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (CCPR/C/PRK/QPR/3). وستشكل ردود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القائمة، التي يحل موعد تقديمها في 22 نيسان/أبريل 2022، تقريرها الدوري الثالث بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

46 - وقد تأخر تقديم التقرير الدوري الثالث لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن مواعده المقرر في 30 حزيران/يونيه 2008. وتأخر تقريرها الأولي بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية عن مواعده المقرر في 10 كانون الأول/ديسمبر 2016.

47 - وتأخر تقديم تقرير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بموجب إجراءات المتابعة عن مواعده المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وعندما اعتمدت الملاحظات الختامية السابقة (CEDAW/C/PRK/CO/2-4) في عام 2017، طلبت اللجنة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقديم تقرير متابعة، في غضون سنتين من اعتماد الملاحظات، عن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة 12 (أ) (تعريف شامل للتمييز ضد المرأة في تشريعها) والفقرة 12 (ب) (الحد الأدنى لسن

الزواج) والفقرة 38 (التحرش الجنسي والتمييز القائم على نوع الجنس في مكان العمل)، والفقرة 46 (أ) (التأكد من إشراف حارسات على النساء المحتجزات وحصول جميع الحراس على تدريب إلزامي يراعي المنظور الجنساني بشأن كرامة النساء المحتجزات وحقوقهن). ووجهت اللجنة أول رسالة تذكيرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الصدد في 11 آذار/مارس 2020.

باء - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

48 - بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 25/25، استمر الهيكل الميداني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول في الاضطلاع بأنشطة الرصد والتوثيق وبناء القدرات والتوعية. وقد عمل الهيكل مع الأفراد الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع الحكومات الإقليمية وحكومات أخرى، وجهات فاعلة في المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، ووكالات إنسانية.

49 - وقدمت البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف تعليقات محدودة على التقارير التي تلقتها قبل النشر من الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تعاون موضوعي مع المفوضية، رغم العروض المتكررة للتعاون. فعلى سبيل المثال، عرضت المفوضية وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة عقد حوارات افتراضية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك متابعة الاستعراض الدوري الشامل، دون أن يحظى هذا العرض بالقبول حتى الآن.

جيم - التعاون مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

50 - نتيجة للقيود المفروضة على سبل الوصول والتنقل فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، لا يوجد حالياً أي موظف دولي مقيم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبفضل إجراء الإعفاء المعجل لأسباب إنسانية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في البلد، على النحو الذي حددته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، تسنى للشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدات الإنسانية إلى 4,9 ملايين شخص في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتحديث توجيهاتها للمنظمات الدولية وغير الحكومية التي سعت إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعملت على زيادة تبسيط عدة مجالات من عملية الإعفاء لأسباب إنسانية، ومددت الفترة القياسية للإعفاء الإنسانية من ستة أشهر إلى تسعة أشهر، وأتاحت إمكانية تطبيق إجراءات الموافقة المعجلة على الطلبات الملحة المتعلقة بحالات الطوارئ المفاجئة مثل تفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية.

خامسا - استنتاجات

51 - نظراً لاستمرار الوضع المتعلق بجائحة كوفيد-19، كان جمع البيانات الموثوقة وغيرها من المعلومات عن حالة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ومع ذلك، واصلت المفوضية تسجيل روايات مستقاة من نساء ورجال غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معرضين أنفسهم وأفراد أسرهم الباقين في البلد لخطر جسيم. وغالبا ما لا يصل هؤلاء الأشخاص إلى أماكن يتسنى فيها إجراء مقابلات معهم إلا بعد مرور وقت طويل على مغادرتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما يجعل مهمة إجراء تحليل مستكمل لحالة حقوق الإنسان الراهنة في البلد

مهمة صعبة للغاية. ومع ذلك، لا تزال المعلومات الجديدة الواردة تؤكد أنماطاً متكررة لانتهاكات حقوق الإنسان، حتى في ظل استمرار تدهور الوضع العام، لا سيما من الناحية الاقتصادية، على نحو ما اعترفت به القيادة العليا في البلد.

52 - ولئن كانت الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 جديدة بالتنبؤ، فإن استمرار إغلاق الحدود وزيادة القيود المفروضة على حرية التنقل داخل البلد يؤثران على حالة حقوق الإنسان - ولا سيما الحق في الغذاء. وقد أدى تأثير هذه القيود إلى تفاقم الشواغل القائمة في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وسياساتية. ويشمل ذلك عكس الاتجاه نحو زيادة المراقبة والقيود المفروضة على حرية الحصول على المعلومات، وتعزيز القدرة على تقبل مختلف الآراء، وتقليل الاعتماد على العمل القسري، وحماية الحق في حرية التنقل داخل الحدود وغيرها، وتهيئة بيئة قانونية يتمتع فيها الناس بالحماية في سعيهم إلى بلوغ مستوى معيشي مناسب.

53 - وفي حين تظل المساعدة الإنسانية حاسمة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تمسحياً مع التزاماتها فيما يتعلق بالحق في التنمية، تتحمل التزامات فيما يتعلق بمعالجة مواطن الضعف والأسباب الكامنة وراء الحالات التي تنطوي على حرمان السكان من حقوق الإنسان الواجبة لهم. وهذه الالتزامات تتطلب من الحكومة إدخال إصلاحات عميقة وطويلة الأجل تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. ويؤثر السياق الأوسع لشبه الجزيرة الكورية أيضاً على مدى استعداد المجالس التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة للموافقة على أنشطة تنمية القدرات وعلى استعداد الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم.

54 - وبالنظر إلى استمرار عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ساحة المجتمع الدولي، فإن الوجود الدبلوماسي القوي للأمم المتحدة في بيونغ يانغ أمر أساسي للحفاظ على اتصالات وتفاعلات منتظمة يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، فإن غياب وجود الهيئات الدبلوماسية وكيانات الأمم المتحدة يشلّ ويقوض تدريجياً جهود بناء الثقة وتطوير العلاقات التعاونية الكفيلة بتهيئة بيئة تمكينية لتمتع الشعب بحقوق الإنسان.

سادساً - التوصيات⁽⁴⁷⁾

55 - يوصي الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

من ناحية عامة

(أ) اتخاذ خطوات فورية من أجل التصدي للتحديات الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد ووضع حد للانتهاكات؛

(ب) استئناف التعاون الدبلوماسي لضمان استتباب السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية على نحو يدعم تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة؛

(ج) السماح بدخول الموظفين الدوليين ووصولهم إلى المناطق التي يقصدونها، في إطار الاحتياطات الواجبة في سياق جائحة كوفيد-19، لدعم جهود التلقيح وغيرها من جهود المساعدة،

(47) لا تزال التوصيات المقدمة في التقارير السابقة للأمين العام سارية.

إذ تقف منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع على أهبة الاستعداد لدعم شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(د) بدء تعاون بنّاء مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

الاحتجاز

(هـ) إجراء استعراض شامل للأوضاع السائدة في مرافق الاحتجاز واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تهيئة الظروف اللازمة في تلك المرافق تمشيا مع التزاماتها المتعلقة بالمعاملة الإنسانية للأشخاص المحتجزين، على النحو المبين في الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتساقا مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)؛

(و) التوقف فورا عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك ممارسة الضرب كجزء من نظام استجواب المحتجزين من الذكور والإناث وتأديبهم؛

(ز) ضمان تحسين الأغذية المقدمة إلى الأشخاص المحتجزين، من حيث نوعيتها وكميتها؛

(ح) معالجة مسألة العمل القسري المفروض داخل نظام السجون، والمطبق في ظل ظروف قاسية للغاية؛

الحقوق المدنية والسياسية

(ط) كجزء من عملية أوسع نطاقا لتشجيع مشاركة ديمقراطية ذات مغزى، اتخاذ خطوات لزيادة عدد النساء داخل أعلى هيئات صنع القرار في الدولة؛

(ي) عكس الاتجاه المتمثل في زيادة القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، بما في ذلك وقف محاكمة الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية؛

(ك) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وتفكيك جميع معسكرات الاعتقال السياسي والكف فورا عن اعتقال الأشخاص وسجنهم تعسفا على أساس آرائهم السياسية أو غيرها، أو حسب خلفيتهم الاجتماعية؛

(ل) اتخاذ الخطوات اللازمة لإرساء سيادة القانون، بما في ذلك عن طريق التصدي للفساد في النظام القضائي للبلد؛

(م) الرد على قائمة المسائل المحددة التي اعتمدها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

في دورتها 131، بحلول 22 نيسان/أبريل 2022؛

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- (ن) اتخاذ خطوات فورية لتعبئة واستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة، بما في ذلك من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشة في البلد؛
- (س) إجراء تقييم لأثر التدابير المتصلة بجائحة كوفيد-19 على حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك أثرها الجنساني، كي يتسنى التخفيف من أثرها السلبي من خلال السياسات العامة وتوزيع الموارد؛
- (ع) اتخاذ خطوات فورية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في صفوف أفقر شرائح المجتمع وأكثرها تهميشاً، بما في ذلك تقديم الدعم الفوري لتلبية الاحتياجات الغذائية للناس؛
- (ف) تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية الصحية والنهوض بقدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية والمهنيين الطبيين، وشراء اللوازم والمعدات الطبية الأساسية؛
- (ص) اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بطرق منها التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، لضمان حصول جميع الأشخاص على لقاحات كوفيد-19 دون تمييز؛
- (ق) معالجة التفاوتات المتزايدة بين بيونغ يانغ وأجزاء أخرى من البلد - ولا سيما المناطق الريفية والحدودية - في مجال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (ر) وضع خريطة طريق لتمكين الموظفين الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني من العودة إلى البلد، مع تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع المحتاجين، وإعادة تنشيط شبكات توزيع المعونة الإنسانية في أقرب وقت ممكن بالتزامن مع تنفيذ خطة توزيع لقاح كوفيد-19؛
- (ش) تقديم تقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

الأسر المشتتة، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاختطاف الدولية

- (ت) اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتعاون مع جمهورية كوريا، لتمكين أفراد الأسر التي تفرق شملها من البقاء على اتصال منتظم بعضهم ببعض، بطرق منها استخدام التداول بالفيديو. وينبغي أيضاً توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل الكوريين المتضررين في جميع أنحاء العالم؛
- (ث) توضيح مصير أو مكان وجود جميع الأشخاص المختفين وتوضيح تاريخ ومصير الأشخاص الذين اختطفوا من اليابان وجمهورية كوريا وبلدان أخرى، بما يُرضي الأسر المتضررة.

56 - ويوصي الأمين العام المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) مواصلة التعاون المنتظم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنهوض بتحسين حالة حقوق الإنسان، بوسائل منها إجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان والقيام بزيارات رسمية إلى البلد، والاضطلاع بمبادرات التعاون، والقيام بالمزيد من الاتصالات الشخصية المباشرة؛

- (ب) إجراء المزيد من الاتصالات الشخصية المباشرة مع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين خارج بلدتهم لضمان الاسترشاد بأرائهم وتطلعاتهم في الاتصالات الدبلوماسية بشأن قضايا حقوق الإنسان؛
- (ج) تمثيلاً مع الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، توسيع نطاق الحماية لتشمل مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين عبروا الحدود الدولية بصورة غير قانونية (وكثير منهم من الإناث ضحايا الاتجار)، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حمايتهم وعدم إعادتهم إلى الوطن؛
- (د) اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمقتضى مبادئ الولاية القضائية الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي؛
- (هـ) توفير التمويل الكافي والمستدام لتقديم المساعدة الإنسانية، وخاصة الأغذية والأدوية، من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد؛
- (و) إيجاد حل منسق ومستدام لمشكلة التدفق النقدي التي تعاني منها المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى الاضطلاع بعملها داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ز) اتخاذ الخطوات اللازمة للتقليل إلى أقصى حد من الآثار الإنسانية السلبية غير المقصودة التي تسفر عنها الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتمكين الجهات الفاعلة في مجال التنمية من المشاركة في أعمال تنمية القدرات التي تعزز القدرة على التكيف، وتقلل من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية فيما يتعلق بالأزمات الغذائية والكوارث الطبيعية، وتيسر توفير الأدوية والرعاية الصحية على الصعيد الوطني.